أصلاً عن استيراد هذه العجول من اسرائيل، انما يخصص لإنتاج اللحم، وبالتالي فلا توجد قيمة انتاجية حقيقية له، طالما أن الزيادة لم تطرأ على عدد المواليد، وكذلك على كمية الحليب المنتجة، علماً بأن الارتفاع الحقيقي الناتج في عدد الأبقار الامهات من هذا الصنف، منخفض للغاية، ولا يزيد عن ١٩ رأساً فقط، خلال ٧ سنوات (١٩٧٣ ــ ١٩٧٩). رافق ذلك انخفاض مقداره ٦٦٢٧ بقرة بلدية للفترة نفسها، إضافة إلى نقصان ١٦٩٣ عجلاً بلدياً، بينما لم يرتفع مطلقاً عدد العجول الهولندية.

على ضوء هذه الأرقام، فإن مخاوف جدية تنتظر مصير هذا الفرع من الإنتاج الحيواني؛ ذلك ان انخفاض اعداده بنسبة ٥٠ ٪، خلال السنوات التسع الماضية، من شأنه، وعلى ضوء تفاقم سوء الأوضاع الاقتصادية، أن يؤدي الى انخفاض بنسبة أشد في السنوات القادمة.

(ب) الأغنام والماعز:

اذا اعتمد الرقم المستنتج، عن العدد الكلي للأغنام عام ١٩٦٦، فيمكن الافتراض بأن انخفاضاً بنسبة ٤٣ ٪ قد حدث على اعداد الأغنام والماعز، أي بنسبة ٢٨ ٪ للأغنام، وبنسبة ٥٨ ٪ للماعز، وذلك حتى عام ١٩٧٠، وأسباب هذا الانخفاض هي نفسها التي ذكرت في مجال انخفاض اعداد الأبقار في الفترة نفسها.

وخلال السنوات ١٩٧٠ ــ ١٩٧٩، نقص العدد بمقدار ٤٢٣٦٧ رأساً، تعادل ١٠ ٪ من عدد الأغنام لعام ١٩٧٠، منها ٣٥٧٢٩ رأساً من الضأن و٦١٣٨ رأساً من الماعز. ويرجع هذا الانخفاض إلى عدة أسباب، منها أن لحوم الأغنام تعتبر المصدر الغذائي الأساسي للمواطنين في الضفة الغربية، ويقدر الانتاج السنوي الكلي، من لحوم الأغنام في المنطقة، بما يتراوح بين ١٦٠٠ و٢٤٠٠ طن (تقديرات سنة ١٩٧٤)[١] وبلغ عدد الأغنام المذبوحة بصورة رسمية، في المسالخ فقط عام ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨، ١٠٤٦٧٤ رأساً من الضأن و٥٧٦٧١ من الماعز. بينما بلغ عام ١٩٧٨ ــ ١٩٧٩، ٦٤٢٧٦ رأساً من الضأن و ٣.٦٤٤ رأساً من الماعز[٢].

والسبب الأساسي الآخر، في هذا الانخفاض، يعود الى انعدام امكانية زيادة الأعداد المرباة من الأغنام، نظراً الى النقص الكبير في مساحات المراعي التي صودرت وأغلقت بوجه المواشي. لقد حظر، مثلاً، على جميع أصحاب الأغنام في منطقة السواحرة، تعدي قرية السواحرة الشرقية حتى البحر الميت، وفي حالة المخالفة فان هذه الأغنام تصادر وتنقل الى منطقة النقب[٣].